كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

محاضرات في مقياس سوسيولوجية المؤسسة التربوية د. تالي جمال

عنوان الماستر: **علم اجتماع التربية** اسم الوحدة: **أساسية** الرصيد: **5**

المعامل: **2**

المحاضرة الخامسة: قراءات في سوسيولوجيا العلاقة بين المدرسة والنظام الاقتصادي

لقد أسسوا لمدراس كي يعلمونا كيف نقول نعم بلغتهم
الطيب الصالح. أديب سوداني

تمهيد:

على وقع التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم حاولت المدرسة أن تحافظ على رسالتها الإنسانية والأخلاقية وأدوارها الحضارية، غير أنها فقدت الكثير في صراعها مع النظام الرأسمالي بما يملكه من قوى هائلة يستعملها في السيطرة والنفوذ.

فالتقدم المادي للرأسمالية جعل منطق المال والربح والقوة والسيطرة والسطوة تنفذ إلى المدرسة وتعمل على تغيير أهدافها وغاياتها وتتحكم في العلاقات بين الفاعلين فيها، قيم تزحف على إنسانية الإنسان في المدرسة وتدمره بفعل العولمة وما تمتلكه من وسائل قوة ونفوذ، لتغدو المدرسة ومخرجاتها وقودا لتحقيق الغايات النفعية والمادية للرأسمالية.

لقد ابتدعت العولمة بأدواتها الذكية طرقا ممتعة للسيطرة على مقدسات الأنظمة التربوية واحتواء غاياتها الإنسانية، ومن ثم توظيفها للسيطرة على السوق وتحويل المدرسة إلى مؤسسة رأسمالية بامتياز في وظائفها وغاياتها فالرأسمالية تعمل بطرق ذكية على تغيير المدرسة من العمق مع الإبقاء على تموجات السطح بجماليته وتشويقه.[1]

[1] علي أسعد وطفة: رأسمالية المدرسية في عالم متغير، الوظيفة الاستلابية للعنف الرمزي والمناهج الخفية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2011، ص 4 إلى ص 12.

فالتغيير والتدمير يحدثان في العمق المدرسي؛ في المناهج والقيم المتضمنة في العلاقات بين الفاعلين في التشريع المدرسي في الأدوار والمكانة لمختلف الفاعلين في التفاعل الصفي واللاصفي في المناهج الخفية، دون أن تبدو آثار هذا التدمير في السطح.أي في الصورة الخارجية للمدرسة.

نحن أمام صورتين لحقيقة المدرسة؛ صورة إنسانية تطفو على السطح جميلة صافية ونقية، أما في الأعماق فهي تخفي بركانا مدمرا للقيم الإنسانية والأخلاقية.

لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن الوعي التربوي متأثر بمشاهد السطح مأخوذ ببريقه وأوضاعه الجميلة دون أن يغوص في العمق وظلماته، فمن منا لا تتملكه الحماسة والنشوة على إيقاع التقارير الوطنية للتربية المتخمة بالمؤشرات الإحصائية التي تدلل على نجاح السياسات التربوية، ترصد أعدد المتمدرسين ونسب النجاح في الامتحانات الرسمية وانجاز الهياكل التعليمية ونسب محو الأمية.

إن العلاقة التاريخية بين النظام الرأسمالي والمدرسة علاقة إشكالية امتازت بالصراع منذ البداية، حيث حاولت المدرسة إن تنفلت من قيودها المتوحشة لتمارسها أدوارها الثقافية والإنسانية متجاوزة آليات السوق وحدود اشتغاله. وهي في هذا حققت نجاحات في مراحل تاريخية معينة، لكن تطور النظام الرأسمالي مكنه دوما من التفوق على المدرسة، وهو لم يكف يوما عن العمل على توظيفها في خدمة دورته الرأسمالية.

أما اليوم وبفعل العولمة وتفوقها المادي والتكنولوجي وما ابتكرته من وسائل، فالنظام الرأسمالي يطالب المدرسة بإنتاج أفراد مؤهلين على مستوى عال لآداء أدوار رأسمالية تسويقية للنهوض بقدراته، كما يطالبه بإنتاج طبقة عمالية بروليتارية قادرة على الوفاء بمتطلبات النظام الرأسمالي وتلبية احتياجاته.

وهنا يمكن الحديث عن مرحلتين:الأولى يتم فيها إخضاع المدرسة لمنطق الرأسمالية وقوانينها؛ أي تعلم لأفراد وفق متطلبات النظام الرأسمالي المتغيرة زمانيا ومكانيا، أما في المرحلة الثانية يتم ترويض المدرسة للإنتاج طبقة عاملة وتزويدها بالقدرة على إنتاج نفسها رأسماليا.

لكن المدرسة تاريخيا قاومت ومازالت تقاوم وانعكست هذه المقاومة فيما يسمى بالصراع الطبقي الذي اتخذ مكانا له بين جدرانها، غير أنها اليوم تجد نفسها تحت قصف ثقيل لعولمة جارفة متوحشة لا تهادن، تعمل على تفكيك المدرسة وتفريغها من مضامينها الإنسانية.

العلاقة بين التعليم وسوق العمل

لا علاقة للتعليم بسوق العمل، لأن هدف التعليم هو بناء الإنسان **الحر** المستقل صاحب **الإرادة، المحب** للحياة، والقادر على العيش، **وبالتأكيد** ليس بناء **العامل** المختص بعمل ما، لأنسوق العمل متغيّر وأن مهناً مفاجئة ستأتي، ومهناً عريقة ستختفي، كما أن المهنة التي ستبقى، ستتغير أدواتها وإجراءاتها، فلن يبقى المعلم ممسكاً بطبشور أو واقفاً يتحدث.

ومع ذلك لا ينقطع الحديث عن اتهام التعليم بأنه بعيد عن سوق العمل، وأن جهود المعلمين في المدارس والجامعات تذهب سدّى، بحيث لا يجد خريجوها فرصاً للعمل، وفي الكثير من الاحيان تتعالى أصوات تطالب الجامعات بإلغاء التخصصات المشبعة. والبحث عن تخصصات جديدة ترتبط بسوق العمل، ولم يمتلك قادة الجامعات حيلة للرد. فهذه التخصصات القديمة هي وسيلتهم لكسب العيش. والتخصصات الجديدة تفوق مستوى قدرتهم على الإبداع .2

[2] **وقان عبيدات:مغالطات تربوية.**/https://alghad.com/ /

إن قراءة في واقع التخصصات بالجامعة الجزائرية تجعلنا نتساءل كيف لتخصص مثل الفسلفة أن يهجر؟ مع أنه ينتج أفرادا واعين مفكرين مبدعين عقلانيين يفهمون واقعهم وقضاياه، ويوظفون المنطق وفلسفة الحضارات والأديان في الفهم والتفسير والتحليل وقراءة مختلف الأنظمة والأنساق.

كما يجعلنا نتساءل كيف لتخصص مثل العلوم السياسية أن يهجر؟ وهو الذي ينتج لنا الإعلاميين والسياسيين والمحللين والأفراد القادرين على الفعل والتفاعل في المجتمع المدني بجمعياته وأحزابه ومختلف مؤسساته. مع ملاحظة أن المجتمع المدني في اغلبه يؤطره الأميون سياسيا والجهلة بأعرافها. فالحاجة الاجتماعية لهم أكيدة لكن ليس أكيدا أن الطبقة السياسية في حاجة لهم.

وهنا يجب أن نقول أن المؤسسات التربوية والتعليمية في خدمة السياسين وليست في خدمة المجتمع فهي لا تطلبي حاجاته من التربية بقدرما تلبي حاجات الطبقة المهيمنة سياسيا.

هل يجب أن يبقى هذا المنطق؟

ما دام الوضع ساكناً، والإبداع مغيباً . فمن الطبيعي أن نبقى نردد، يجب ربط التعليم بسوق العمل! فعن أي سوق عمل نتحدث؟ هل هو السوق الحالي الذي سيختفي خلال عشر سنوات أو أقل؟ أم هل هو سوق العمل المقبل الذي لا نعرف عنه شيئاً ؟

وإذا كان سوق العمل يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي، فعن أي نظام اقتصادي نتحدث في حال الجزائر؟ هل إقتصاد السوق الذي استهلك الملايير من الخزينة العمومية وتم خوصصة المؤسسات العمومية وتسريح العمال لأجله وبيع ما تم وراثته عن القطاع العمومي بالدينار الرمزي؟ أم نتكلم عن اقتصاد موجه لا يزال إلى اليوم

يلتهم الملايير من الخزينة العمومية في سياسات الدعم والخدمات المجانية وتسيير المؤسسات العمومية؟

فعن أي مدرسة نتكلم؟ مدرسة الاقتصاد الموجه؟ أم مدرسة الاقتصاد الحر؟ وعن أي سوق عمل نتكلم؟

لعل المفاجئة والمفارقة تكمن في أن الإجابة تتجاوز الاثنين، فلا سوق عمل ولا مدرسة ترتبط بالاقتصاد الموجه أو باقتصاد السوق، فكل محاولاتنا لإرساء النظام الاقتصادي الموجه فشلت، ولا شك أننا فشلنا على الأقل إلى اليوم في إرساء قواعد نظام اقتصادي حر. والسبب واضح فالجزائر في تاريخها لم تكن اشتراكية ولن تكون رأسمالية ما دام الريع يسيطر على كافة السياسات التنموية، ويتحكم في العلاقات بين الفاعلين.

وفي كلا الحاليين، فإننا نفتح جبهات في الهواء على وهم وخيال! إن إعداد الإنسان للعمل، يجب ألا يكون على حساب إعداده للحياة. فالعمل جزء من الحياة، وليس كلها، نعمل 6-8ساعات على مدى خمسة أيام، ولكننّا نعيش خارج العمل فترة أطول بكثير، لذلك علينا أن نفكر في طريقة الإعداد وإجراءاته ومحتواه.

ويبقى سؤال: هل نلغي التخصصات الراكدة؟ ماذا لو تحسن سوقها؟ فسوق العمل متغيّر! والتخطيط له يجب أن يتخذ مسارات جديدة، ليس أهمها المواءمة بين التعليم والإعداد وسوق عمل وهمي!طبعاً هذا ليس كافياً لعدم الربط، فهناك مبررات أخرى عديدة.

سوق العمل المقبل

يقول باحثو الدراسات المستقبلية، إن سوق العمل المقبل غير معروف، ستختفي معظم الأعمال الحالية، ولن نعرف المهن البديلة، فالطبيب سيستخدم أدوات جديدة،

وكذلك المعلم والمهندس والمزارع وصاحب، فماذا ينفع لو كانت المناهج تعدهم لهذه المهن، كما هي الآن؟ أليس هذا جهداً ضائعاً؟

إذن ما العمل؟

نعود إلى مقولة: هل التربية هي الحياة أم إعداد للحياة؟ إذا كانت التربية هي الحياة، فإن المناهج يجب أن تتوجه نحو متطلبات الحياة نفسها، ووفق متغيراتها، وليس في وضعها الساكن! إذا كانت التربية هي إعداد للحياة، فإن علينا أن نعرف أي نوع من الحياة! هل هي الحياة الحالية والتي ستبقى ثابتة؟

إن سوق العمل المقبل، سيكون جديداً، وإن مهاراته ستكون جديدة، إذن لماذا نعدّه وفق النمط القديم؟ وما الحل؟وإذا كان العالم متغيراً، وسوق العمل متغيراً، فإن مهارات العمل المطلوبة هي مهارات مواجهة التغيير، وهذه المهارات هي:انتاج المعرفة. التنبؤ والتوقع.المرونة وتبديل المواقف.التفكير بشكل عام وخاصة الإبداعي والمنطقي .

وباختصار؛ مهارات إدارة التغيير والتعامل معه، لا تكيفاً بل سيطرة وإدارة. **يحتاج إنسان السنوات العشر المقبلة، لإعداد شخصيته ليكون فاعلاً مسيطراً، غير تائه إنسان لا يفاجئه التغيّر السريع .**

في ندوة د. رمزي هارون الرائعة في شومان قال: وهذا ليس اكتشافاً له، ولكنه حقيقة علمية: إن الإنسان قد يغير عمله بمعدل يفوق عشر مرات في حياته. وأنا أقول ويغيّر مسكنه عشر مرات، ويغير سيارته ونمط حياته عشر مرات، ويغيّر أدواته وأثاثه وحتى أفكاره وبعض قيمه ومعتقداته ونظرته إلى كثير من الأمور[3].

[3] **وقان عبيدات:مغالطات تربوية.**/https://alghad.com/ /

نحن نعده شخصاً قادراً منتجاً للمعرفة، وهو من سيتدبر أمر عمله! كما أن المؤسسة التي سيعمل فيها هي من تؤهله لعمل ما!! وليس الجامعة التي درس فيها وعودة إلى التخصصات الكاسدة! ماذا نفعل بها؟

(4) كمثال:تخصص التاريخ: تخصص كاسد!!

يشاع أن خريجي التاريخ لا يجدون عملاً ولذلك يتفق الجميع، أن على الجامعة أن تلغي هذا التخصص. لسبب "عظيم" هو أن خريج هذا التخصص لا يجد عملاً ! هل الحل بإلغاء التخصص؟ أم بتطويره، ليناسب أو ليحفز على إنتاج العمل! لقد تغيّر مفهوم العمل: كان وظيفة، يقدمها شخص أو مؤسسة. لشخص يطلب الوظيفة، ثم صار العمل "عملاً" يبنيه شخص ما وفق مواصفات المجتمع: كان يفتح شخص ما محل خضراوات، أو معملاً لصناعة الألبان!! إن مفهوم العمل في هذا القرن هو "**إنتاج" عمل**. ربما غير معروف، وربما لا يناسب شخصاً غيرك! فإنسان عامل معرفة. وعليه أن ينتج عمله بنفسه. ووفق ما يناسبه!!

وحسب الباحث المغربي وقان عبيدات: إنه بإمكاننا تطوير خطة دراسة التاريخ في الجامعة لمساعدة الخريجين على إنتاج عمل ما،وقلت بالإمكان إذا ما غيّرنا خطة دراسة التاريخ أن تنتج عشرات الأعمال، مثل:

إنتاج وثائق تاريخية.إنتاج ملابس تاريخية. إحياء أدوات تاريخية. إدارة معارض تاريخية. إنتاج معرفة تاريخية. إصدار مجلة تاريخية. تصوير أماكن تاريخية .

ماذا لو تعلم طلاب التاريخ هذه المهارات؟ هل سيكون الخريج كاسداً؟ المطلوب تغيير طريقة التفكير. لا إعداد لعمل معين بل إعداد للحياة! هذا هو دور التعليم.

وبالتالي فالبطالة ليست مشكلة الجامعة ولا خريجها ولا في فلسفة التعليم العالي، بل الفشل الحقيقي يتعلق بطبيعة الاقتصاد المبني على الريع، ريع يرتبط في شكله والقيم التي يفرزها بالفساد بمفهومه الواسع، ولنا في التاريخ التجربة الاقتصادية لهولندا والتي ارتبط اسم **المرض الهولندي** بهذا النمط من الاقتصادي الذي جعلها دولة مفلسفة وبانتهاءه طورت هولندا قاعدة صناعيةوا إنتاجية وزراعية وفلاحية مكنتها من التقدم والتطور.

فاقتصاد الريع لاطيور إنتاجا ولا صناعة ولا زراعة و لا يكترث بالتعليم وأحواله ولا بالمعرفة، فهو يبيع الثروات ويوزعها في شكل خدمات وتلك الخدمات تحتكرها فئة معينة تجعل المواطن البسيط يستعمل كل الأساليب للحصول على حقوقه.

إن الحل يكمن في تجاوز اقتصاد الريع وبناء اقتصاد منتج يعتمد على المؤسسات الصغير ة والمتوسطة، ويتغير مفهوم الوظيفة الذي يرتبط بالتعليم إلى مفهوم هندسة المهن حسب ما يقتضيه المجتمع كما انه يجب إعادة الاعتبار للمهن والحرف وعدم حصر النجاح المجتمعي في النجاح المدرسي.